http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2139) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) أيار 2011

كتابة على الحيطان

تفجيرات الأحد.. من المسؤول؟

عامر القيسي

استيقظت بغداد صباح الأحد على أصوات ١٥ تفجيرا متنوعا بين العبوات والسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة، أي أن المفجرين استخدموا صباح الأحد كل فنون القتل والتدمير التي بين أيديهم ليوصلوا رسالة، لخصومهم، مفادها ان بإمكاننا أن نفعل ما نشاء وقت نشاء أينما نشاء، وكالعادة الذي دفع ثمن هذه الرسالة هو المواطن العراقي، ليس على المستوى المادي والجسدي فحسب وإنما على المستوى النفسي الذي افقده ما تبقى من ثقة بالأجهزة الأمنية التي من المفترض أن تحميه من انفلاتات أمنية من هذا النوع.

اسطوانة الاختراقات الأمنية أصبح من السهل إعادة نغماتها على الجمهور المكتوي بشظايا المفخخات، وتدار هذه الاسطوانة منذ سنوات من قبل قيادات أمنية أدمنت على ترداد المبررات كالببغاء، اعتقادا منها ان الجمهور الذي يوجه له التبرير غبي الى الدرجة التي سيصدق بها مبررات تكرر بآلية واحدة كلما اهتزت العاصمة بانفجارات أو امتلأت شوارعها بالكواتم التي تظهر على حين غرّة وتختفي دون ان نعرف سوى ان في الموضوع "اختراقات أمنية" وهو التبرير المفضل لدى القيادات الأمنية فهذه الخروقات تنطبق أفعالها على كل الانفلاتات والكوارث الأمنية، فتفجيرات مجلس محافظة صلاح الدين وكنيسة سيدة النجاة واغتيالات الكواتم ومفخخات كركوك وهروب أو تهريب السجناء والإرهابيين من سجون محصنة، كل هذا وغيره يختصره لنا الناطق الرسمي باسم الحكومة او قيادة قوات بغداد على انه نتاج " اختراقات أمنية " ولكي يُطمئنوا المواطن انهم جادون في سد ثغرات الخروقات فإنهم يعلنون دائما عن تشكيل اللجان ابتداء من أوامر رئيس الوزراء حتى اصغر ضابط في وحدة لقوى الأمن، وبين خروقات أخرى وانتظارا لنتائج لجان التحقيق، تتطلع الأبصار والأفئدة والعقول الى من يجيبهم عن السؤال الذي يؤرق الجميع: ماذا يجري؟

لا أعتقد أن سياسيا عراقيا سيمتلك الجرأة الكافية والشجاعة المطلوبة ليقول للجمهور ان حقيقة ما يجري هي " كبت وكيت "لا شيء من هذا القبيل، الخطاب المسوّق هو" خروقات أمنية.. تواطؤ..تقصير في الواجب.. نفوس ضعيفة".

أقولوها بكل وضوح لا أحد يجرؤ على أن يقول الحقيقة بما في ذلك السيد رئيس الوزراء الذي عادة ما يكتفي بالتلميح وعلينا ينطبق عجز البيت الشعري " إن اللبيب من الإشارة يفهم " !! لا أحد يريد أن يكشف المستور عن الآخر، لأننا بحسبة بسيطة أو بحساب عرب كما يقال، لو قلنا إن وراء كل تفجير يقف فريق يتكون من خمسة أشخاص على أقل تقدير "المخبر والممول والمتستر والمسؤول والمنفذ " فان ال١٥ تفجيرا يعني ان هناك ٧٥ مجرما وإرهابيا ومسلحا ومعاديا للعراق الجديد يعملون بحرية تامة في بغداد من أقصاها الى أقصاها، وبإمكانهم إشعال الحرائق في كل مكان وزمان وهو عدد افتراضي صغير جدا، لان الانفلات الأمني الذي حصل يوم الأحد يؤشر الى أضعاف هذا العدد منهم من خارج الأجهزة الأمنية ومنهم من داخلها ومنهم مما لا يعرفه إلا العرافون !!

أكبر خطأ ترتكبه النخب السياسية والقيادات الأمنية هو انها تستغبي المواطن وتطالبه بالتعاون والتضحية عند الحاجة، فيما ينبغي ان تقول هذه القيادات الحقيقة كاملة للمواطن،الذي يدفع الثمن، لكي يعرف ماذا يفعل ومن اجل من يضحي ومع من يصطف.

الغموض وتكرار المبررات وعدم احترام المواطن ودوره والصمت المطبق على الحقائق المكشوفة، ستضعنا دائما أمام أحد جديد، وهي قناعة ولدتها خبرة الثماني سنوات للمواطن الذي يعتقد البعض من نخبنا ان عليه ان يدفع ثمن ما يستلمه الآخرون!

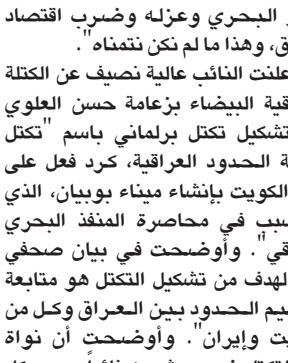

البرلمان يضيّف زيباري والعامري

ميلكرت على خط أزمة "مبارك الكبير": الميناء يقطع أمل العلاقات

المؤمن: نتفهم غضب العراقيين ونحاول تلافي الأزمة

□ بغداد / المدى والوكالات

دخلت الأمم المتحدة على خط محاولات تبذل لنزع فتيل أزمة سياسية ودبلوماسية بين العراق والكويت، على ضوء مباشرة هذه الأخيرة ببناء ميناء كبير في جزيرة بوبيان، تقول بغداد إنه سيحاصرها اقتصاديًا، وينهي دور موانئها الجنوبية، فيما يمثل وزيرا الخارجية والنقل والمواصلات العراقيان أمام مجلس النواب لشرح أبعاد القضية، التي اعتبرها رئيس المجلس أسامة النجيفي قضية رأي عام وطني وعربي.

وتفاعلت قضية إنشاء الميناء في جزيرة بوبيان مجددا في العراق، فبعد الحشد الشعبي والإعلامي وما رافقه من تصعيد في اللهجة من قبل بعض النواب والقوى السياسية العراقية، دخل رئيسا السلطتين التشريعية والتنفيذية على خط التصريحات، وقال رئيس الوزراء نوري المالكي "إذا صحت التقارير التي تشير إلى أن الميناء سيغرق نصف الممر المائي فهذا معناه موت العراق.

ورغم أن رئيس الحكومة كشف في تصريحاته، عن اتفاقات عقدت مع الجانب الكويتي تسمح بموجبها الجارة الجنوبية للسفن العراقية بالمرور في المياه الإقليمية، إلا انه عاد ليؤكد أن حكومته شكلت لجنة ستتوجه الى الكويت "للتحقق من تقارير أشارت إلى أن الكويتيين يعتزمون توسيع الميناء".

إلى ذلك، بحث هوشيار زيباري وزير الخارجية بمشاركة السفير الكويتي في بغداد علي المؤمن مع آد ميلكرت الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة "يونامي" في العراق وخبراء من المنظمة علاقات العراق مع الأمم المتحدة والعلاقات العراقية الكويتية، كما جرى بحث التقدم الحاصل في الملف الإنساني الكويتي وإجراءات الحكومة حيال الكشف عن المفقودين والممتلكات الكويتية التي فقدت أو صودرت اثر غزو نظام صدام صيف عام ١٩٩٠، وهي مطالبات تشترط الأمم المتحدة على العراق الإيفاء بها لضمان إخراجه من تبعات الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه عقب الغزو.

وجرى خلال الاجتماع أيضًا بحث مسألة بناء الكويت لميناء "مبارك" في جزيرة بوبيان الكويتية وإجراءات الحكومتين العراقية والكويتية "لمعالجة الأمر بعيدًا عن أجواء التوتر والتصعيد، بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين"، كما قال بيان رسمي عراقي، وأشار إلى أن الجانبين ناقشا بعض الإجراءات والتسهيلات الفنية لبعثة الأمم المتحدة في العراق.

وأضاف انه تم خلال اللقاء الثلاثي التأكيد على أهمية معالجة القضايا الثنائية بين العراق والكويت ضمن إطار اللجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة "وضرورة التأكد في الحقائق والوقائع حول ميناء مبارك والتواصل الايجابي البناء بين البلدين لتوضيح الحالة للرأي العام". من جهته، أعلن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أن المجلس سيستضيف خلال الأيام القليلة المقبلة وزيري الخارجية هوشيار زيباري والنقل والمواصلات هادي العامري لتوضيح إشكالات الحدود العراقية الكويتية البرية والمائية بعد قيام الحكومة الكويتية بتوسيع ميناء مبارك في جزيرة بوبيان ومتابعة المستجدات حول تطوير ميناء الفاو.

وقال في تصريح مكتوب إن "مسألة توسيع ميناء مبارك "شكلت قضية رأي عام وطني وعربي على حد سواء، تمثلت في تناقض التصريحات بين الكتل السياسية، مما يتطلب الوقوف على حقيقة وملابسات تلك القضية من خلال طروحات وزيري الخارجية والنقل والمواصلات للخروج برأي موّحد، لا يفرط بحقوق أي من الدولتين الشقيقتين".

وأكد النجيفي أن مجلس النواب العراقي يتطلع الى إقامة علاقات مبنية على حسن الجوار، وتراعي المصالح المشتركة بين البلدين، بعيدًا عن التجاوزات التي تضرّ باقتصاديات العراق والكويت.

من جهتها فقد بادرت وزارة الخارجية العراقية إلى تطويق حملة التصريحات السياسية والنيابية والتظاهرات الشعبية ضد بناء الكويت للميناء، بالإعلان أن هذه القضية سيتم بحثها قريبًا خلال اجتماع للجنة الوزارية بين البلدين.

وقال وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية لبيد عباوي إن اللجنة التي يترأسها وزيرا خارجية البلدين ستبحث الموضوع وتداعياته خلال اجتماعهما في الشهر المقبل، حيث كان البلدان قد شكلا لجانًا مشتركة لحل المشكلات القائمة بينهما، وخاصة تعويضات حرب الخليج الثانية وترسيم الحدود والمفقودين الكويتيين والحقول النفطية المشتركة.

من جهتها أكدت السفارة الكويتية في بغداد أن بلدها تسعى إلى تنظيم الملاحة البحرية في الخليج العربي مع العراق بعد أن أثار قرار الكويت توسيع أحد موانئها مخاوف لدى الجانب العراقي من التأثير على الموانئ العراقية في جنوب البلاد.

وقال السفير الكويتي في العراق علي المؤمن إن الكويت والعراق سيعززان التنسيق والتعاون بشأن مياه خور عبد الله وتنظيم الملاحة من دون أن يسبب ذلك اية مشكلات اقتصادية لأي منهما.

وأوضح أن ميناء مبارك لا علاقة له بالمياه العراقية في خور عبد الله، والكويت تعمل مع العراق على تلافي أية مشكلات تحصل بشأن المشاريع الملاحية بين البلدين.

وشدد على انه من المهم ان يكون التنسيق والتعاون بين العراق والكويت في درجات عالية بشأن المياه الإقليمية المشتركة وحركة البواخر بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

وفي الكويت، نفت مصادر مسؤولة في وزارة الخارجية وجود خطط لتوسيع ميناء مبارك الكبير.

وأشارت إلى عدم وجود أية نية لتوقيع مذكرة تفاهم مع العراق بخصوص إدارة الممرات المائية بين البلدين بشكل مشترك، موضحة ان هناك قرارًا دوليًا في هذا الشأن، قد رسم الحدود المائية بين البلدين، وهناك لجان فنية مشتركة تعمل على تنفيذ ذلك. وأشارت الى ان هناك مذكرات تفاهم بين القوتين البحريتين في الكويت والعراق، تقضي بالتنسيق بشأن الملاحة ومكافحة التسلل والتهريب الى حين الفصل بمسألة الحدود المائية بشكل نهائي.

برغم هذه التطمينات، فقد دعا النائب عبد السلام المالكي عن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي الى تشكيل لجنة برلمانية للذهاب الى مجلس الأمن للوقوف على ملابسات بناء الكويت لميناء مبارك، الذي قال انه سيحرم العراق من استغلال منفذه المائي.

وأضاف في تصريح صحفي ان بناء هذا الميناء، وفي هذا الظرف الذي شرع فيه مجلس النواب قانون بناء ميناء الفاو الكبير في جنوب البلاد سينعكس سلبًا على موقف الشعب العراقي من تطبيع العلاقات بين البلدين. وأشار الى انه "يفترض بالجانب الكويتي ان يكون عقلانيًا في هذا الأمر، وان يبتعد عن مثل هذا التصعيد، سيما وأن بناء الميناء سيؤثر بشكل مباشر على المنفذ المائي العراقي، الذي هو بوابة العراق على العالم".

وقال "على الرغم من ان الميناء يقع ضمن الأراضي الكويتية، إلا أن هناك اتفاقات دولية بين الطرفين، وبالخصوص قرارات مجلس الأمن، ومنها القرارات التي صدرت إبان غزو الكويت عام ١٩٩٠، يفترض انها تجعل الجانب الكويتي يتعامل بمرونة مع معطيات القضية الأساسية، وان لا يجعل من العراق بلدًا محرومًا من خلال استغلال منافذه البحرية، وبالتالي سينعكس هذا على طبيعة العلاقات العراقية الكويتية".

وطالب الكويت بالتصرف من منطلق حسن الجوار وتجنب استفزاز العراق، لأن قيامها بإنشاء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان سيجعل الساحل الكويتي ممتدًا على طول ٥٠٠ كيلومتر، بينما سيكون الساحل العراقي محصورًا بطول ٥٠ كيلومترا فقط، "وهذا ينمّ عن نيات سيئة تجاه الشعب العراقي من خلال إغلاق منفذه البحري الوحيد ومحاصرته".

وتضم محافظة البصرة التي تعد المنفذ البحري الوحيد للعراق خمسة موانئ تجارية وميناءين نفطيين، ويعتزم تنفيذ مشروع ميناء البصرة الكبير، الذي يعوّل كثيرًا على مردوداته الاقتصادية، إلا أن تنفيذ الكويت مشروع ميناء مبارك الكبير قد يؤدي الى إفشال المشروع العراقي، وربما إلغائه.

من جانبه أعرب النائب زهير الاعرجي عن القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي عن الأسف لموقف الكويت، قائلا "نتلقى حاليًا الضربات من الكويت التي استغلت حسن نية العراق تجاهها، وقامت بإغلاق الممر البحري وعزله وضرب اقتصاد العراق، وهذا ما لم نكن نتمناه".

كما أعلنت النائب عالية نصيف عن الكتلة العراقية البيضاء بزعامة حسن العلوي عن تشكيل تكتل برلماني باسم "تكتل حماية الحدود العراقية، كرد فعل على قيام الكويت بإنشاء ميناء بوبيان، الذي سيتسبب في محاصرة المنفذ البحري العراقي". وأوضحت في بيان صحفي أن "الهدف من تشكيل التكتل هو متابعة ترسيم الحدود بين العراق وكل من الكويت وإيران". وأوضحت أن نواة هذا التكتل ضمت عشرين نائباً يسعى كل منهم اليوم الى جمع تواقيع بقية النواب وضمهم الى التكتل.

وتشير الى ان العراق والكويت متفقان على إنشاء الموانئ، لكن من دون التجاوز على الممر المائي، خاصة وان المعلومات التي حصلت عليها الحكومة العراقية تؤكد تقدم الجانب الكويتي إلى نحو كيلو متر باتجاه الممر المائي العميق في خور عبد الله المشترك.

وكانت وزارة النقل وضعت في نيسان من العام الماضي ٢٠١٠ حجر الأساس لمشروع ميناء البصرة الكبير، الذي تشير تصاميمه الأساسية الى احتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩ كيلومترًا، ورصيف آخر بطول كيلومترين. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوروبا من خلال تركيا.

وأشارت الوزارة الى ان هناك ضغوطاً إقليمية تعوق إنجاز ميناء البصرة الكبير لكونه سيؤثر على مصالحها الاقتصادية، حيث من المؤمل أن يغير الميناء خارطة النقل البحري العالمية لكونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق، الذي يسعى إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

ميناء مبارك يفجر ازمة كبيرة

قرار التمديد يعيد الحياة إلى اتفاقية أربيل

الانسحاب الأميركي يجبر المالكي على قبول شروط الخصوم

□ بغداد / علاء حسن

دفع الموقف العراقي تجاه الانسحاب الأميركي الأطراف المشاركة في الحكومة إلى تدارس أسباب عرقلة اتفاق أربيل، وتنفيذ ما ورد فيها بخصوص تشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، وسط إمكانية تراجع زعيم القائمة العراقية إياد علاوي عن موقفه السابق برفض تولي رئاسة المجلس، بشرط ان يكون التصويت داخل البرلمان، فضلا عن حسم ملف الوزارات الأمنية عبر اعتماد ما يعرف بالسلة الواحدة على المرشحين.

وطبقا لما أعلنه نواب عن القائمة العراقية والتحالف الوطني فان مفاوضات الجانبين، وبرعاية نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس المكلف من قبل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، وصلت الى نتائج ايجابية بإمكانها حلحلة المشاكل العالقة بتحقيق مبدأ الشراكة في إدارة الدولة بحسب العراقية، والاتفاق على موقف موحد تجاه الانسحاب الأميركي، كما أعلن ذلك نواب دولة القانون.

التحول الجديد لدى الأطراف المشاركة في الحكومة جاء نتيجة قرب انتهاء مهلة الـ ١٠٠ يوم للحفاظ على التشكيلة ذاتها، مع احتمال منح الحكومة مئة يوم أخرى لتحسين أدائها، والوقوف ضد دعوات ترشيق الوزارة، او تشكيل حكومة جديدة بأغلبية سياسية، ومقابل ذلك ستلتزم جميع الأطراف باستثناءات قليلة جدا بموقف موحد بإعلان الموافقة على بقاء جزء من القوات الأميركية بحدود ٢٠ ألف جندي في العراق.

رئيس الحكومة نوري المالكي بإعلانه الصريح بأنه لن يتحمل بمفرده قرار بقاء القوات الأميركية، مشددا على مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، استخدم وبحسب مراقبين ومحللين مبدأ الشراكة ليتحمل الآخرون معه مسؤولية القرار، وطرحه أمام مجلس النواب للمصادقة، برغم الاعتراض المعلن من قبل التيار الصدري ممثلا بكتلة الأحرار المنضوية ضمن التحالف الوطني.

العودة الى اتفاق أربيل وتنفيذ بنوده جاءت بفعل المطالب الأميركية لتحديد موقف واضح تجاه الانسحاب، والتحالف الوطني لا سيما ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، وجد في إحياء الاتفاقية وصياغة تفاهمات جديدة لتطبيق بنودها وخاصة في ما يتعلق بمجلس السياسات الإستراتيجية سيوفر للمالكي فرصة الخروج بموقف موحد تجاه الانسحاب، ومن جانبها وجدت القائمة العراقية ان شروطها توفرت لها الأجواء المناسبة لحصول زعيمها على منصب رئاسي، كان مدار خلاف طيلة الأشهر الماضية.

وفيما أرجأت الكتل النيابية إعلان مواقفها تجاه الانسحاب الأميركي منتظرة الفرصة الملائمة لتقول كلمتها بهذا الشأن، أبدى نائب عن ائتلاف دولة القانون أسفه الشديد على عرقلة تشكيل مجلس السياسات، لان المجلس وبحسب تصوره في حال تشكيله وممارسة دوره سيتخذ الموقف المناسب بخصوص الانسحاب او الإبقاء على جزء من القوات الأميركية، بمعنى ان المجلس كان باستطاعته ان ينقذ النخب السياسية من الحرج الذي تعيشه الان، وبسبب ترددها في اتخاذ الموقف الحاسم طالبت باستدعاء القائد العام للقوات المسلحة أمام البرلمان للوقوف على جاهزية الأجهزة الأمنية وقدرتها على إدارة الملف الأمني.

شهدت الأيام الماضية صدور تصريحات سواء من مسؤولين او قادة سياسيين تشير الى ان الأطراف المعنية بالموقف العراقي تجاه الانسحاب تؤيد بقاء القوات سرا، وتعلن رفضها عبر وسائل الإعلام، وإزاء هذه الازدواجية في المواقف المؤطرة "بخجل وحياء" تجاهلت المصلحة الوطنية، وتخاذلت أمام تحمل المسؤولية، وانساقت نحو تحقيق مكاسبها الآنية، من دون الالتفات نحو بلورة موقف موحد يأخذ بنظر الاعتبار حجم التحديات، وعوامل التدخل الإقليمي، فضلا عن إمكانية حصول انفلات امني قد يجر البلاد نحو منزلق خطير.

المشهد السياسي العراقي الراهن كشف وبشكل لا يقبل الشك بان الأطراف المشاركة في الحكومة، وفي حمى التنافس لتحقيق مكاسبها التي لا تقف عند حد وجدت نفسها مجبرة، بوصفها نخبا سياسية ممثلة للشعب العراقي كما تقول، على صياغة اتفاق موحد تجاه الانسحاب، بعقد صفقات جديدة وتنازلات وتسويات على قاعدة اتفاق رؤساء الكتل النيابية على صناعة قرارات ثم تمريرها عبر البرلمان، الذي يوصف عادة من قبل السياسيين بأنه مازال أسير القوى المتنفذة.

جميع النخب السياسية لا تريد فقدان تمثيلها في الحكومة، والمالكي يدرك هذه الحقيقة، وحينما شعر بان بعض أجنحة القائمة العراقية يمكن ان تستخدم موافقته على إبقاء جزء من القوات الأميركية ضده، وتستثمر الرفض الشعبي لتهديد مستقبله السياسي، وحتى منصبه، وجد في اتفاقية اربيل فرصة لجمع الأطراف ومنحها مطالبها او حتى الرضوخ والإذعان لشروطها، ولكنه في المحصلة سيخرج بنتيجة تنقذه من الحرج فهو الآخر لا يختلف عن الآخرين في التردد عن إعلان موقفه الصريح وقال في آخر مؤتمر صحفي له: "إن الدول الكبرى تجهل ولا تعرف موقفه من الانسحاب الأميركي".

ما يدور في الساحة السياسية من حراك هذه الأيام يتجه أولا نحو تحقيق صفقات ترضية، بعدما تم التخلي عن فكرة ترشيق الوزارة، وفرض مرشحين للوزارات الأمنية، بقاعدة التصويت بسلة واحدة، وتخفيف لهجة التصعيد بين القادة السياسيين، وإعطاء جرعة منشطة للتوافقات بتشريع قوانين تتعلق بإصدار قانون العفو العام وإلغاء هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل جهود المصالحة وغيرها من القضايا التي كانت ومازالت بالنسبة لبعض الكتل النيابية مطالب أساسية، تعتقد بأنها جزء من المشروع الوطني لبناء الدولة.

ويتضح من كل هذه الخطوات المحتملة بأنها تسعى نحو تبديد الخلاف بين أطراف الحكومة، وهي حتى الان لم تنجز وعودها، خلال مهلة المئة يوم لتلبية مطالب الشعب العراقي، وانشغلت بترميم وتحصين بيت المشاركة بأسلوب الترضية وتهدئة نزعات الخصوم بأية طريقة ممكنة لضمان الوصول الى لحظة الحسم في اتخاذ الموقف الموحد تجاه الانسحاب الأميركي.

مشاركة الأطراف المشاركة في الحكومة سيجعلها تغرد في سرب موحد يعلن موافقته على بقاء جزء من القوات في العراق، واحتمالات تأجيج الشارع والتلويح بسحب الثقة واستخدام السلاح ضد قوات الاحتلال ستتلاشى حينما يصادق البرلمان على قرار متفق عليه مسبقا بين قادة الكتل النيابية، وسيبقى أمام المعترضين عقد مؤتمرات صحفية للتنديد والاستنكار، وربما يعلن المعترضون موقفا مؤيدا للحفاظ على مستقبل العملية السياسية ولإبعاد التهم عنهم بتنفيذ أجندات إقليمية.

بيت المشاركة في الحكومة ستسهم كل الأطراف في تجميل واجهته، بالاتفاق على موقف موحد حول الانسحاب الأميركي، ولكنها خارج هذا الموقف وبخصوص تضافر جهودها لتلبية مطالب الشعب العراقي، ستختار طريق التنافر والتقاطع لتحقيق مكاسبها بذريعة خدمة المصالح الوطنية.